



الحاكمة كاثي هوكول

للنشر فورًا: 2022/5/13

الحاكمة هوكول توقع تشريعًا يحمي ضحايا العنف الأسري

يحظر التشريع (S.8417B/A.9601B) التمييز ضد ضحايا العنف الأسري

وقعت الحاكمة كاثي هوكول اليوم تشريعات تحمي ضحايا العنف الأسري من التمييز. يوسع التشريع (S.8417B/A.9601B) حماية ضحايا العنف الأسري إلى مجالات التمييز التي لم تكن مشمولة في السابق مثل الإسكان والمرافق العامة. من خلال التوقيع على هذا التشريع، تكون الحاكمة هوكول قد أنجزت أولوية تشريعية رئيسية اقترحتها في ولاية الولاية لعام 2022.

قالت **الحاكمة هوكول**، "لقد أدت الجائحة إلى زيادة مفاجئة في العنف الأسري والعنف القائم على النوع الاجتماعي ويجب أن تقف نيويورك بقوة لحماية الناجين. منذ أن ساعدت والدتي في فتح منزل للناجيات من العنف الأسري جعلت من أولوياتي الشخصية أن أفعل كل ما في وسعي للوقوف مع الناجيات ودعمهن. أنا فخورة بتوقيع هذا التشريع وهو خطوة بالغة الأهمية لضمان وصول الناجين بأمان إلى الخدمات التي يحتاجون إليها دون خوف من التمييز أو الانتقام."

سيؤدي هذا القانون إلى توسيع نطاق التغطية بموجب قانون حقوق الإنسان وتحسين الوصول إلى عملية شكاوى شعبة حقوق الإنسان لضحايا العنف الأسري من خلال حظر التمييز ضد ضحايا العنف الأسري في كل سياق يغطيه قانون مكافحة التمييز في نيويورك بما في ذلك الإسكان والتعليم وأماكن الإقامة العامة.

قبل ذلك، كانت ضحايا العنف الأسري مشمولة فقط كقناة محمية بموجب أحكام التوظيف في قانون حقوق الإنسان. ومع ذلك، فإن التوظيف ليس هو السياق الوحيد الذي قد تتعرض فيه الضحية للتمييز مما يجعل هذا التوسع في مجالات أخرى مثل الإسكان وأماكن الإقامة العامة أمرًا ضروريًا وكذلك إنشاء عدسة حساسة ثقافيًا تأخذ الصدمات في الحسبان وتركز على الاستجابة للناجين من سكان ولاية نيويورك.

قانون حقوق الإنسان في نيويورك هو أقدم قانون لمكافحة التمييز في البلاد وكانت نيويورك أيضًا أول ولاية تنشئ وكالة دائمة لتطبيق قوانين مكافحة التمييز. يعكس مشروع القانون الذي وقعته الحاكمة اليوم التزام ولاية نيويورك المستمر بتوسيع نطاق حماية قانون حقوق الإنسان وضمان أن يعيش جميع سكان نيويورك في مأمن من التمييز.

قالت **روكسان بيرسود** **عضوة مجلس الشيوخ**، "التمييز ضد الضحايا والناجين من العنف الأسري يضاعف الحواجز التي يواجهونها بالفعل في استعادة حياتهم وإعادة بنائها. أنا فخورة بالعمل مع الحاكمة هوكول على تقنين هذه الحماية ضد التمييز في الإسكان والانتماء وأماكن الإقامة العامة والمؤسسات التعليمية وغيرها من المجالات التي يواجه فيها الناجون صعوبات لا داعي لها. كما أنني ممتنة لزميلتي عضوة الجمعية نيكي لوكاس على اقتراح هذا التشريع المهم للغاية. لا يجب أن يواجه أي من سكان نيويورك التمييز كضحية أو ناج من العنف الأسري."

قالت **نيكي لوكاس** **عضوة الجمعية**، "يواجه ضحايا العنف الأسري مجموعة من التحديات ولكن محاربة التمييز لا ينبغي أن تكون واحدة منها. يضيف هذا القانون حماية للضحايا بموجب قانون حقوق الإنسان والذي كان قبل هذا التشريع يحمي الضحايا فقط من التمييز الوظيفي. يشمل هذا القانون الحماية في مجالات الإسكان المدعوم من الحكومة والإسكان الخاص

وبرامج التدريب المهني وأماكن الإقامة العامة والمهنيين العقاريين ومجالات أخرى. يسعدني أن التشريع تم تمريره بالإجماع مع تصويت كل من الجمهوريين والديمقراطيين على مشروع القانون. ويسعدني أيضًا أن الحاكمة هوكول أعطت الأولوية لتوقيع مشروع القانون هذا ليصبح قانونًا بهذه السرعة."

يشكل العنف الأسري مشكلة خطيرة تواجه مئات الآلاف من سكان نيويورك ومعظمهم من النساء. في عام 2020، صدر 165,577 أمر حماية ضد العنف الأسري في ولاية نيويورك وفقًا لمكتب ولاية نيويورك لمنع العنف المنزلي (New York State Office for the Prevention of Domestic Violence, OPDV). أثناء جائحة (COVID-19) تفاقمت المشاكل مع زيادة المكالمات إلى الخط الساخن لولاية نيويورك بنسبة 45 بالمائة تقريبًا.

يعتمد هذا التشريع على إنجازات الحاكمة من ميزانية السنة المالية 2023 التي تم إقرارها لهذا العام بما في ذلك ما يقرب من 90 مليون دولار لتمويل برامج منع العنف الأسري والاعتداء الجنسي ومساعدة الناجيات وعائلاتهن. خصصت الحاكمة أيضًا 14.4 مليون دولار لمكتب خدمات الضحايا لدعم مقدمي خدمات الضحايا والسماح للبرامج التي يقدمونها بمواصلة العمل دون انقطاع - على الرغم من الخسارة الكبيرة في تمويل قانون ضحايا الجريمة الفيدرالي.

###

تتوفر أخبار إضافية على www.governor.ny.gov
ولاية نيويورك | الغرفة التنفيذية | press.office@exec.ny.gov | 518.474.8418